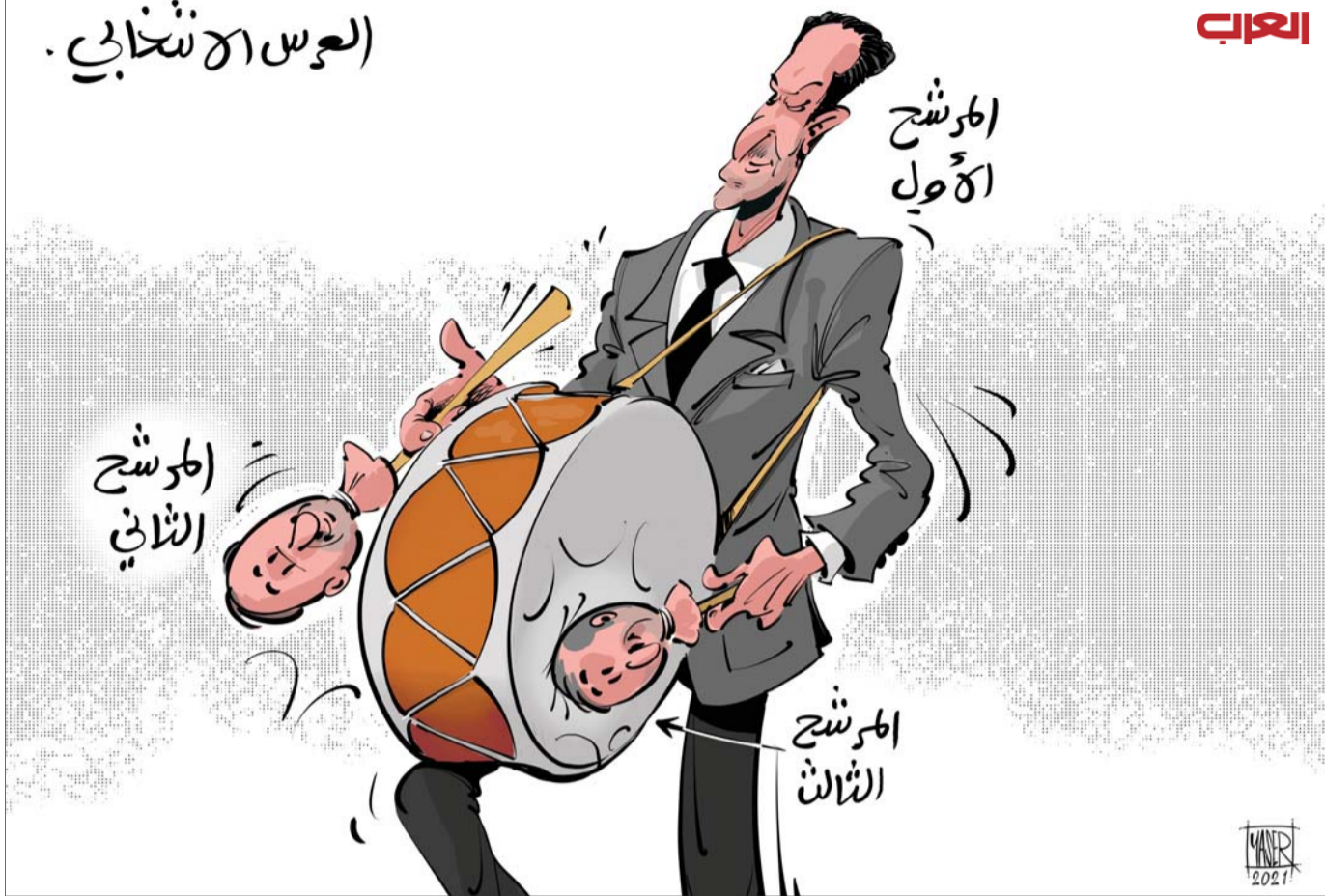


العوس الانتخابي.

قيس سعيد وحيدا
في مواجهة ماكينة الإسلاميين

معه أكثر من ألف من رجال الأعمال، وبمشاركة لافتة لأمن عام اتحاد الشغل نور الدين الطوبوي، وسيمر ماجول رئيس اتحاد أرباب العمل، وحظي بحفاوة الفريق الحكومي الجديد المحسوب في أغلبه على الإسلاميين. ويتوقع أن تقضي زيارة المشيشي المرتقبة إلى قطر إلى نتائج استعراضية أيضا، وفق ما راجع من تسريبات بعد زيارة الغنوشي قبله، وخاصة ما تعلق بدعم النوحة لجهود تونس في الحصول على التلقيح ضد الوباء. والأمر نفسه بالنسبة إلى زيارة الغنوشي للجزائر وتركيا.

ووجود الطوبوي وماجول ضمن الوفد الاستعراضية الذي ذهب إلى ليبيا، ونقل تصريحات مصورة للطوبوي يحث على الاستثمار في تونس دالة رمزية خاصة في ضوء فتور حماسه لمبادرة اتحاد الشغل بشأن الحوار الوطني.

وللاشارة، فإن بيان النهضة، الثلاثاء، كان قد حث على "تشكيل جبهة وطنية للدفاع عن المسار الديمقراطي والحقوق والحريات والوقوف سدا منيعا أمام كل مخططات الارتداد عن الخيار الديمقراطي"، وهو ما يظهر رغبة في تحويل الخلافات مع قيس سعيد إلى فرصة لاستقطاب جديد يضم كل الذين لديهم مؤامرات على أدائه أو يختلفون معه بشأن رؤيته للتغيير.

ورغم أن الرئيس التونسي بدا وحيدا أمام هذه الضغوط التي تم توسيعها إلى خارج تونس من خلال التسريب الذي نشر في موقع معروف بقربه من قطر، فإن ذلك لم يخف حقيقة الأزمة التي تعيشها البلاد بشأن أزمة الحكم القائمة، وفشل منظومة 2011 في التوصل إلى تهدئة تسمح للبلاد بدخول الإصلاحات الضرورية للخروج من أزماتها المتداخلة.

كما أن نقص خبرة قيس سعيد واندفاعه لمواجهة أحزاب الحكم والدوائر المستفيدة من الفساد ككتلة واحدة، وضعف حزامه ومحدودية أداء مؤسسة القصر، كلها عناصر لا تلغي الحقيقة التي باتت مشتركة بين نسبة عالية من التونسيين، وهي أن منظومة الحكم الحالية أثبتت فشلها على المدى الطويل، والدليل العجز عن تجاوز مشكلة تشكيل الحكومة وتوحيد البلاد في مواجهة أزمة كورونا، والخلافات الحادة بشأن الالتجاء إلى صندوق النقد الدولي، وهو وضع كارثي بكل المقاييس يجعل البلاد أمام خطر داهم حقيقي لا ينفذ معه تفعيل الفصل 80 ولا انقلاب اقتراضي يجري الاشتغال عليه لغاثة قيس سعيد أو ضده.

وعاجز عن المناورة وتوسيع قاعدة الحلفاء. وربما ساهم هذا الحزام، بالإضافة إلى ضعف الفريق الاستشاري العامل في قصر قرطاج، في ما وصل إليه الرئيس من قطيعة تامة مع رئيس البرلمان ورئيس الحكومة ومنعه من الإسكاف وأوراق ضرورية في المناورة. وفي الوقت الذي تضع الخطة كهدف رئيسي لها، قصر اهتمام قيس سعيد على معارك تبرئة الذات، فإنها كذلك بدأت تبني سلطة موازية باستقلال تام عنه، وذلك بتقوية رئيس الحكومة وتوسيع تحالفه وفتح آفاق الدعم أمامه، وهو ما كتفتت عنه نتائج زيارته لليبيا، وما رافقها من استعراض، حيث سافر

وقد تكون الوثيقة مفبركة أو مدسوسة، وقد تكون فعلا مسرية من داخل مؤسسة رئاسة الجمهورية، كما رجحت ذلك رشيدة النيفر، المستشارة السابقة في رئاسة الجمهورية حين قالت في تصريحات لها "أنه رئيس الجمهورية ولا أنزهة رئاسة الجمهورية"، متحذرة عن اختراقات من طرف قوى دولية.

حاول الإسلاميون وادعاهم استقطاب قيس سعيد إلى صفهم ليكون واجهة للحكم في استمرار لاستراتيجية المشاركة الرمزية لحركة النهضة في السلطة مقابل نفوذ قوي وراء الستار. لكن وجدوا أن الرجل مختلف وغير قابل للتطويق لأمر يتعلق بشخصيته، وقناعته بأنه يحمل دورا رسولا في إيقاظ البلاد، وتغيير الوضع تغييرا شاملا.

في البداية بدت هذه الطوباوية سذاجة وخفة، لكن بمرور الوقت تحولت إلى حالة عويصة بالنسبة إلى الإسلاميين وأن عليهم أن يجدوا لها حلا. وفشل محاولات الغنوشي في تهدئة ومساعي قطر لإظهار الحفاوة بقيس سعيد ومنحه مهام رمزية اعتبارية مثل الإشراف على "الرابطة الدولية لفقهاء القانون الدستوري". ولم يبق سوى التصعيد وحمل قيس سعيد على التراجع، وذلك بتوظيف حملات إعلامية مستمرة تلعب على أعصاب الرئيس التونسي وتزيد من زادت فعله وإرباكه بمواضيع متشابكة، وهنا جاءت التسريبات المختلفة التي عملت على التشكيك في مصداقيته، وخاصة ثقافة اليد والحزم في محاربة الفساد. ولا شك أن الإسلاميين هم الأقدر على إدارة هذا النوع من المعارك بسبب حضورهم الطغي في مواقع التواصل الاجتماعي. يضاف إلى ذلك ضعف الحزام البرلماني والحزب الذي يدعم الرئيس، وهو حزام محدود عدديا

محلية صاعدة وقوية بنت نفسها في فترة الهدوء ويتشارك في عناصر قوتها بتوظيف معاناة المهاجرين واستثمار خطاب اليمين المتشدد في الضفة المقابلة. وفرنسا مورطة في دول الساحل، وليس لديها من الوقت والجهد للتحالفات. الوثيقة المسربة ليس فيها شيء جديد، فهي تضم بين سطورها أفكارا تفصيلية سبق أن تحدث بها علنا قياديون في أحزاب الحزام المحيط بالرئيس سعيد، وخاصة محمد عيو الأمين العام للأسبق للتيار الديمقراطي. كما أن قيس سعيد ليس هو كاتبها ولا مرسلها ولا متلقيها، ولكن يتم توظيفها على أنها خطة القصر لإحداث "انقلاب على الشرعية".

الرئيس سعيد قد أخذت بعدا أقوى بعد زيارته إلى مصر وإطلاقه تصريحات بشأن الإسلاميين فهمت على أنه اختار الحلف المقابل لهم وبحماس لافت. لكن الرئيس التونسي اختار التوقيت الخطأ في الحاق بمحور معارضة الإسلاميين، فمصر التي زارها كانت وقتها تستعد للانفتاح على تركيا، وتم تسريع هذا الانفتاح ليشمل قطر مع نسيان كلي لصراع الماضي. وحدها المصالح تتكلم، وأخيرا دعوة قطر للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لزيارة الدوحة.

كل ما تم ويتم غامض ومثير للشكوك لكنه أنهى كل تلك الخلافات وأنهى سردية المعارك لأجل الإسلام السياسي بجزرة قلم. هناك حقيقة واضحة للعيان أن دول الخليج التي كانت في الطرف المقابل لتحالف قطر وتركيا والإسلاميين قد غيرت أجيادتها بشكل كامل، ولحسابات تتعلق بأمنا القومي ومصالحها وتحالفاتها، واختارت أن تركز على مقاربة جديدة في العلاقات؛ بعضها يقوم على تحالفات مع الكبار بعيدا عن وجع الرأس حتى وإن ظل إعلامها يشتغل ضد الإسلام السياسي.

والبعض الآخر يظهر بصفة خاصة في حالة السعودية التي تبني استراتيجية جديدة تقوم بالتركيز على تطوير واقع السعودية واقتصادها وإمكاناتها العريضة التي تحولها إلى قوة ذات وزن دوليا، وموضوع التحالفات ليس مهماً الآن.

من الواضح أن سياسة المحاور في المنطقة قد انتهت، لكن تونس قد تستغنى من هذه المصالحات في ظل استعداد داخلي للعبة تأسست عليها أحزاب وجمعيات وخلقت التوازنات في البرلمان، وأي سقوط لها سيكون بمثابة الزلزال. وبالنتيجة، فإن قيس سعيد لم يجد من التحالف الذي قرر أن يلتحق به سوى فرنسا التي لديها مشاكل بعدد شعر الرأس، كما يقول المثل العامي. لديها مشاكل داخلية، وصراع مع إسلاموية

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

يقطع النظر عن وجود الوثيقة التي تحث الرئيس قيس سعيد على تفعيل الفصل 80، والذي يعني بمنطوق القول تنفيذ انقلاب في واضحة النهار، وهل تم تسريبها من القصر أم أرسلت من جهة أخرى، فإن الهدف منها هو وضع قيس سعيد في الزاوية ومحاصرته باعتماد أذرع محلية وإقليمية للإسلاميين، وهي أذرع خرجت من صراع المحاور الإقليمي في وضع أفضل بعد أن تراجع حضور خصومها بشكل لافت. ليس هناك شك في أن الحملة على الرئيس سعيد قد أخذت بعدا أقوى بعد زيارته إلى مصر وإطلاقه تصريحات بشأن الإسلاميين فهمت على أنه اختار الحلف المقابل لهم وبحماس لافت.

لكن الرئيس التونسي اختار التوقيت الخطأ في الحاق بمحور معارضة الإسلاميين، فمصر التي زارها كانت وقتها تستعد للانفتاح على تركيا، وتم تسريع هذا الانفتاح ليشمل قطر مع نسيان كلي لصراع الماضي. وحدها المصالح تتكلم، وأخيرا دعوة قطر للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لزيارة الدوحة.

كل ما تم ويتم غامض ومثير للشكوك لكنه أنهى كل تلك الخلافات وأنهى سردية المعارك لأجل الإسلام السياسي بجزرة قلم. هناك حقيقة واضحة للعيان أن دول الخليج التي كانت في الطرف المقابل لتحالف قطر وتركيا والإسلاميين قد غيرت أجيادتها بشكل كامل، ولحسابات تتعلق بأمنا القومي ومصالحها وتحالفاتها، واختارت أن تركز على مقاربة جديدة في العلاقات؛ بعضها يقوم على تحالفات مع الكبار بعيدا عن وجع الرأس حتى وإن ظل إعلامها يشتغل ضد الإسلام السياسي.

والبعض الآخر يظهر بصفة خاصة في حالة السعودية التي تبني استراتيجية جديدة تقوم بالتركيز على تطوير واقع السعودية واقتصادها وإمكاناتها العريضة التي تحولها إلى قوة ذات وزن دوليا، وموضوع التحالفات ليس مهماً الآن.

في الإمارات.. صنّاع النجاح يستحقون الثناء

يوسف علي، وغيره من القادمين من أنحاء الدنيا ينعمون بالاستقرار والأمان في المجتمع الإماراتي المسالم والمنفتح على الآخر. لكن بطبيعة الحال، الحياة لا تنبسط دوماً للمهاجر، ولا سيما إذا كان هنديا يصنف عموماً بين الأذنى، من حيث الراتب والرتبة والتسهيلات الممنوحة له، وهو تعامل لا يحكمه المنطق بقدر ما يملئه مدى ضخامة عدد أبناء جنسية، أو صورهم النمطية وغيرهما من العوامل المماثلة. ولا شك أن وضع العامل الهندي وغيره في بلد غريب ازداد تعقيدا في السنوات الأخيرة، مع تنامي موجة الشعبوية "الترامية" وتردي الأوضاع الاقتصادية.

بيد أن هذه الحقيقة تضفي معاني جديدة على تكريم صاحب مجموعة اللولو، الذي دللت الإمارات من خلاله أنها مختلفة، تسير على نهج الشيخ زايد في التعامل مع الناس جميعا على أساس متكافئ، استنادا إلى مميزات الشخص واستقامته واجتهاده قبل أي اعتبار آخر.

في هذا السياق، قررت الإمارات أوائل العام الحالي أن تمنح الجنسية للمميزين من رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب المواهب العلمية المختلفة والثقافية والفنية، ممن تتوفر فيهم شروط معينة. وكانت ثمة خطوة أخرى في الاتجاه نفسه، سبقت هذه الفقرة النوعية في تشجيع المؤهلين للاندماج في المجتمع الإماراتي، بحوالي سنتين. فقد بدأت الإمارات في 2019 بإصدار "إقامات ذهبية" للأكفاء والبارزين في ميادين تخصصاتهم العلمية والفنية والاقتصادية، تخولهم العيش والعمل فيها لعشر أو خمس سنوات، إذا استوفوا مجموعة من الشروط المحددة.

وفي الحالتين استجاب الكثيرون لهذه الدعوة التي يمكن فهم دلالاتها على مستويات. فهي في حد ذاتها تجسد الريادة التي تصبو إليها الإمارات لأنها غير مسبوقة في المنطقة لجهة تشجيع الموهوبين في المجالات كافة للانتماء إلى البلاد والمشاركة في إعلاء بنائها بدلا من الاكتفاء بصيافتها. وهي ليست مكافأة للوفاء فحسب، بل كذلك أيضا لدولة الإمارات التي تعرف كي تزيد ثروتها من العقول والموهوبين القادرين على المساهمة في المضي بها إلى حيث تطمح من مواقع التميز ومحطات الريادة.

من الواضح أن توقيت هاتين المبارتين في حد ذاته يجعل قيمتهما أكبر بكثير مما يظن المرء لأول وهلة. فهذا زمان صارت فيه الهجرة أشبه بالمعصية، وبات اللاجئ إلى دول أخرى كالجرم الذي لا يستحق الرحمة سواء أتاه هربا من حرب أو بحثا عن اللقمة، وكم من هؤلاء الفقراء يجدون أنفسهم مرميين عند أسوار البلد الذي يحاولون اللجوء إليه، هذا إن لم يلتهمهم البحر في الطريق إليه أو يموتوا اختناقا في بطن الشاحنة الخاصة التي حاولوا أن يتسللوا على متنها إلى دول الغرب.

هكذا تدل الإمارات مرة أخرى أنها مختلفة وأبعد نظرا من دول كثيرة. فانتقالا من حرصها على مستقبلها، ومستقبل العالم، تثنى الإنسان وتتعامل معه على أساس جوهري فحسب، فلا تخشاه ولا تقصيه لأسباب لا علاقة له بصناعتها، لأنها تعرف حق المعرفة، أنه هو من يصنع الزدهار والأمان والمستقبل الأفضل. فهل تتعلم دول أخرى من نهج الإمارات أن التطور والنجاح يبدآن بالإنسان وينتهيان عنده، لأنه الغاية والوسيلة في آن؟

عمار الجديدي
صحافي سوري - بريطاني

ياتي إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة قبل أيام عن تعديل قانون الشركات التجارية بما يسمح للمستثمر الأجنبي أن يؤسس شركة ويملكها بالكامل، من دون الحاجة إلى شريك محلي، ليذكر من جديد بنهجها المألوف في الانفتاح على العالم والتعاطي بسخاء مع ضيوفها القادمين من أطراف الدنيا أيا كانوا. فهي تفتح كل يوم بابا جديدا للإبداع والعمل أمام الوافد الكفاء، وتأخذ بيده على طريق الزدهار، فتقربه منها أكثر فأكثر، وتحضنه بالمزيد من الدفء حين يثبت أنه من صنّاع النجاح الذين يستحقون الثناء.

صحيح أن المكافأة تأتي على "قدر أهل العزم"، فكلما ارتقى المرء سلم النجاح إلى مستويات أرفع، كلما كانت أبهى. لكن صحيح أيضا أن لكل مجتهد جزاء في الإمارات. فهي تبادل كرم الوافد الجديد بالمزيد من الكرم وتقابل اجتهاده بأحسن منه، وتعتبره واحدا من أبنائها. بصرف النظر عن لسانه، ولون بشرته، وخلفيته الدينية، وغيرها.

هكذا كان موعدنا مع الخطوة الجديدة التي تشجع الوافد المخابر على بناء شركته والوقوف على قدميه ليواجه بمفرده تحدي العطاء. مؤخرا تابعت الحفاوة التي كانت من نصيب يوسف علي، الملياردير الهندي الأصل مؤسس شركة "اللولو" ورئيس مجلس إدارتها، حين خلعت الإمارات أبهى أوسمتها على هذا الوافد الذي آمن بأن السماء هي حدود نجاحه في دولة الإمارات. فقد كرمه الشيوخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في أوائل أبريل الماضي بـ"جائزة أبوظبي" في مناسبتها العاشرة إلى جانب 11 شخصية أخرى، تسعة منهم مواطنون ومواطنات، وفرنسي وبريطاني إلى جانب الهندي علي.

وقال الشيخ محمد بن زايد في هذه المناسبة إن المكرمين "شخصيات تركت بصمتها المتميزة في مجتمعتنا بجهودها النبيلة ومواقفها الخيرة" كما جعلت من قيم العطاء والإنسانية والرحمة التي غرسها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في شعب الإمارات "نهجا لها في مسيرتها للقيام بالأعمال الخيرة والنبيلة التي تعزز قوة المجتمع وتلاحمه".

والحق أن الفوز بأرفع جائزة إماراتية بسبب "إسهاماته التي شملت مجالات مثل الرياضة والثقافة والمبادرات الخيرية والمجتمعية" ياتي بمنزلة الزروة التي وصلها علي بعد مسيرة شاقة لم تكن معبدة بالورود حين جاء الخليج العربي من مسقط رأسه في ولاية كيرلا بحثا عن اللقمة، وقاسى ما قاساه من شظف العيش أول الأمر في الإمارات التي حل بها في العام 1973. بيد أنه جد فوجد في غضون سنتين، إذ استطاع إطلاق مجموعة اللولو في 1975، التي باتت اليوم من أكبر شركات البيع بالتجزئة في دول الخليج العربية. وبينما تستعد اللولو على 32 في المئة من سوق المحلات الضخمة للبيع بالتجزئة، الهابيز ماركيت، فهي تصنف بين أكبر عشر شركات من هذا النوع في العالم، أما صاحبها فيعتبر أغنى هندي في الشرق الأوسط حسبما أظهرت قائمة تصنيفات فوربس الأخيرة هذا العام.

